الجزء الثانى

الاقتصاد الحر

وسقوط الشرعية الدولية

- الاقتصاد الحر فى ظل العولمة
- انهيار الحواجز الجغرافية والوطنية أمام زحف العولمة
- تراجع الوازع الأخلاقى وسيادة القيم المادية
- منطق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها

الفصل الأول

الاقتصاد الحر فى ظل العولمة

لقد حدث تطور كبير فى مفاهيم الاقتصاد - خاصة فى الغرب - وتذبذب هذا المفهوم خلال القرن العشرين بين اقتصاد الدولة الذى يعتمد على أسلوب التخطيط المركزى وبين ترك الأمور كلية إلى آليات السوق وكان لكل تجارب ناجحة على امتداد القرن العشرين.

والاقتصاد الحر لا شك أنه أفضل النظم الاقتصادية التى تؤدى إلى التنمية السريعة وإطلاق المبادرات الفردية وتنمية الإبداع، كما أن الديمقراطية كنظام سياسى واجتماعى هى أفضل وأعدل النظم بالنسبة للإنسان والمجتمع.. فالديمقراطية محرك أساسى للإبداع والتقدم. إنما لكلا النظامين ضمانات لابد من توافرها وثغرات لابد من علاجها .. وتتمثل ضمانات الديمقراطية والاقتصاد الحر فى صحافة حرة، وأحزاب سياسية نشطة، ومؤسسة تشريعية يقظة، وقضاء عادل ونزيه، ولقد آن الأوان لكى نستفيد من التجارب التاريخية ومن بعض الممارسات التى شابت العمل الديمقراطى فى بلاد كثيرة ومراحل زمنية مختلفة، وأن نفكر فى ضوابط ومواثيق شرف تحكم عمل هذه المؤسسات الحامية للديمقراطية والضامنة لاستمرار الاقتصاد الحر.. ضوابط محددة تمنع ازدواج المعايير والمصالح أو تعارضها وتحول دون غلبة الهوى، وتقى المجتمع من شطحات من يخرجون على قواعد الشفافية وتساعد على التجرد من الطمع والجشع

والبعد عن غلبة المصالح الشخصية أو الفئوية، وتسمح بالمساءلة فى كل وقت وبتصحيح المجتمع لذاته عند أى تعثر. ولعل التقاليد التى استنَّها القضاء المصرى الشامخ فى تطبيق مبدأ الحدود والشبهات وضوابط السلوك الاجتماعى لهيئة القضاء الموقرة ووجود نظام مؤسسى يحاسب القضاة ويمنع الممارسات - اجتماعية كانت أو وظيفية أو مادية - التى يمكن أن تشوه وجه العدالة أو تؤثر على سلامة تطبيق القانون هى من أهم هذه الضمانات. فمبدأ تنحى القاضى عند تعارض مصلحته الشخصية أو ارتباطاته العائلية أو شعوره بالحرج فى نظر دعوى معينة لهو ضمانة حقيقية لنزاهة هذا القضاء.

فالديمقراطية متى كانت فى إطار مؤسسى دقيق يضمن الشفافية ويحقق المساءلة ويُطبق فى كل المؤسسات الحامية لها من صحافة وبرلمان وأحزاب ويضمن حق المواطن فى الحصول على المعلومات وفى التنبيه إلى الانحراف و الفساد أو تعارض المصالح، هو أمر من شأنه أن يجعل من ضمانات الديمقراطية أنظمة وقائية حقيقية للاقتصاد الحر. والقضاء الحر والنزيه ضمانة أساسية لنزاهة الحكم وسلامة الاقتصاد وإشاعة روح العدالة والمساواة والقضاء على بؤر التذمر وإرهاصات الغربة المكانية التى يحس بها من يتعرضون لظلم بيّن أو اضطهاد شديد. والتى تؤدى إلى الهجرة الزمنية، وتمهد للتطرف والإرهاب. كما أن التأكد من عدم وجود تعارض فى المصالح الاقتصادية Conflict of Interests أو الفئوية فى كل مؤسسات حماية الديمقراطية أمر بالغ الأهمية.

كما لعبت الصحافة.. الصحافة المتجردة من الهوى المنزهة

عن المصالح الشخصية دوراً رئيسياً فى حماية كل من المجتمع الديمقراطى واقتصاد السوق.. عن طريق كشف الفساد، والتصدى للانحراف، وحماية تكافؤ الفرص، ومنع الاحتكار. كما كان للصحافة إسهام كبير فى نشأة أمريكا الحديثة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .. ولعب نفر من هؤلاء المعروفين بالمجرسين Muckrakers دوراً فى فضح الممارسات غير السوية وفى تعرية مساوئ المجتمع الرأسمالى فى بدايته وفضح الأحوال السيئة للعمال والخدمات العامة والممارسات غير الشريفة من رجال الأعمال والتحايل على القوانين من بعض كبار الاقتصاديين، وساعد هؤلاء - أيضاً - إلى حد كبير على تحجيم الاحتكار والتحايل كما أدى ذلك إلى سيادة قيم المجتمع الأمريكى التى بهرت العالم فترة طويلة.

وليس هذا بجديد فلقد كان التجريس أحد الآليات التى تشكل الثقافة العربية والمصرية من زمن بعيد على مستوى الدولة ومستوى القرية بحيث تفضح وتعرى الممارسات غير الأخلاقية وتكشف الفساد والانحراف وتشكل بذلك رادعاً قوياً للآخرين.

ومن ناحية أخرى ففى بلد مثل سنغافورة - وهى بلد تتبع نظام الاقتصاد الحر- تم إنشاء مكتب أو هيئة يستطيع أى مواطن أن يبلغها عن وقائع فساد أو رشوة أو أى جرائم مشابهة مصحوبة بالدليل ولا يُطلب منه تحقيق شخصية أو الإدلاء بشهادة.. وتحال القضايا التى تثبت جديتها إلى القضاء الذى يحكم عادة فى حالة ثبوت وقائع تلك الجرائم بغرامة قد تعادل مجموع ثروته دون حاجة إلى سجنه، مما أدى إلى انخفاض حاد فى معدلات الرشوة والفساد. إن ملاحقة الفساد هو أحد

ضمانات المجتمع الديموقراطي وأحد وسائل تأمين الاقتصاد الحر، كما أن دعم الشفافية الكاملة وإتاحة حق الحصول على المعلومات وحق الإبلاغ المدعم بدليل عن جرائم دون أن يتعرض المبلغ لمضايقات أو ملاحقات هى آليات أساسية لحماية المجتمع ودعم السلام الاجتماعى.

هناك ظواهر لا يمكن تجاهلها ويمكن أن تؤثر بل وأثرت فعلاً فى مجتمعات كثيرة على ضمانات الديمقراطية وحرية الصحافة باستقطاب عناصر كثيرة لتحقيق مصالحهم الخاصة أو بإيجاد ارتباطات مادية لهم بالاحتكارات الكبرى والمصالح الرأسمالية.. الأمر الذى أثر على مصداقية الصحافة وحرية الرأى.. فمثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية صدر كتاب حديث اسمه "المنشار الهزاز "Into the Buzzsaw" أو "خرافة الصحافة الحرة" فى أمريكا للكاتبة "كريستينا بورجيسون -Kristina Borjes son" يتحدث فيه ١٨ من كبار الكتاب وكبار رجال الصحافة عن تجاربهم المريرة فى تضليل الرأى العام والتعتيم على معلومات خطيرة وأساسية تمس المجتمع بل وتحويرها فى بعض الأحيان. وعلى الجانب الآخر فإن الضمانات البرلمانية يمكن أيضاً أن تخضع لتأثيرات سلبية تؤثر على كفاءتها فى حماية الديمقراطية. وكما حدث فى كثير من الدول ومنها أمريكا فلقد حدثت ممارسات أدت إلى تورط أعداد من أعضاء هذه المجالس ومنها مجلس الشعب المصرى فى تصرفات سلبية. ويكفى أن نستعرض عدد الذين أدانتهم المحاكم والذين شملتهم التحقيقات والذين تناولتهم الإشاعات والذين أسقطهم الرأى العام من احترامه فى كثير من الأحيان. وبنفس القدر فى كثير من البلدان

الديمقراطية شابت الحياة البرلمانية وسقط بعض أعضاء البرلمان فى ممارسات وانحرافات مختلفة. ويكفى فى هذا الصدد أن نستعرض كتاباً صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية من واقع سجلات المحاكم الأمريكية عنوانه "كيف يُرشى أعضاء الكونجرس الأمريكي "How Members of Congess are Bribed" ومؤلفه "جوزيف مور "Joseph moore".

إن النظام الرأسمالى الذى بنى على أساس الاقتصاد الحر كان زعماؤه أكثر ذكاء مما تصور "كارل ماركس" وأتباعه.. فلقد حرصوا على توفير الوقاية من مسببات التوتر والثورة وكان "بسمارك" - وهو من قمة الطبقة الأرستقراطية الألمانية - أول من ابتدع نظام المعاش للمتقدمين فى السن.. كما وضع أسس أول نظام للرعاية الصحية عام ١٨٨٠م.. وكان "تشرشل" - وهو ابن دوق بريطانى- أول من وضع نظام التأمين ضد البطالة عام ١٩١١م.. و"روزفلت" -أحد رموز الأرستقراطية الأمريكية- كان أول من وضع أسس دولة الرفاهة الاجتماعية Welfare State .

وهكذا نجحت الرأسمالية فى أن تطيل عمرها وأن تحصن نفسها من أسباب الانقلاب عليها، عن طريق العناية بصحة المجتمع النفسية والعمل على تجنيب أفراده كل ما يعصف بحياتهم وطمأنينتهم وراحتهم، ودعم ورعاية الشرائح المهمشة أو ذات القدرة الاقتصادية المحدودة، لأن عدم العناية بهذه النواحى يترتب عليه قلة الإنتاج، واضطراب العمل، وتفشى التذمر والمعاناة، وانتشار التوتر والإحباط، وهذا بلا شك عامل هدام فى حياة أى مجتمع ناضج.

وستظل المسئولية الاجتماعية لرأس المال بما تضمنه من مساهمة فعالة فى تقليل الفوارق بين الطبقات، ودعم الخدمات العامة، ومساندة غير القادرين، تشكل الضمانة الحقيقية والتأمين الأقوى ضد كل المخاطر التى يتعرض لها رأس المال. كما أن دور الدولة فى حفظ التوازن بين المصالح المختلفة وفى منع الاحتكار والتصدى للفساد وفى رعاية محدودى الدخل يشكل نظاماً متكاملاً لامتصاص الصدمات Shock Absorber .

لا شك أن النظام الرأسمالى هو أكفأ نظام لحفز المبادرات الفردية وازدهار الإبداع وتحقيق التنمية المتواصلة ولكنه فى نفس الوقت يحمل فى طياته عيبين خطيرين أولهما فترات الكساد وفترات نقص السيولة، وهو وضع يحتاج فى أغلب الأحيان لتدخل الدولة وإيجاد فرص عمل جديدة وضخ مبالغ إضافية إلى السوق ومساندة المتعثرين وتنشيط الاقتصاد بصفة عامة. وثانيهما إيكال الصالح العام إلى كيانات أو مؤسسات هلامية أو شكلية فى كثير من الأحيان. والكساد ونقص السيولة هما من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعى التى تسبب توتراً فى المجتمع مما قد يترتب عنه من بطالة ومعاناة.. وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.. وغياب الأمل فى العدل وتكافؤ الفرص.. وانعدام الخيار أمام الطبقات الدنيا والمتوسطة فى إمكانية الصعود بطريقة شرعية على السلم الاجتماعى.

كما أنه فى ظل اقتصاد السوق بدأت الدولة نفسها تتحلل من كثير من هذه المسئوليات، وهنا تثور تساؤلات.. ما مصير هذه المسئولية الاجتماعية.. مسئولية الصالح العام.. إذا كان اقتصاد السوق أساساً في تكوينه وفلسفته لا يولي هذا الموضوع

اهتماماً كبيراً، لأن آليات السوق هي التي تحكمه وعلى أحسن تقدير -كما بينا من قبل- فإنه يولي مسئولية الصالح العام أو الخدمات العامة إلى مؤسسات مظهرية أو اعتبارية قد لا تكون لها فاعلية، كما أنه لا يضع فى قمة أولوياته التخطيط الطويل المدى وإنما تحكمه دائماً اعتبارات المكسب السريع والفائدة العاجلة. فعندما تنتقل الدولة إلى اقتصاد السوق فإنها تتخلى عن كثير من هذا العبء، ويصبح هناك تخوف كبير من تآكل الطبقة المتوسطة - وهى صمام الأمان فى أى مجتمع - ومن تقويض السلام الاجتماعي، ومن زيادة البطالة، مع احتمالات تزايد معدلات الإجرام التى ستتولد عن هذه البطالة.. فزيادة معدل البطالة بنسبة ١٪ تزيد جرائم السطو على المنازل بنسبة ١٤٪، وجرائم السرقة العادية بنسبة ١١٪، وجرائم سرقة السيارات بنسبة ٨٪، وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة ٥٪. وفى دراسة أجريت حول تأثيرات البطالة قام بها ستيفن رافائيل بجامعة كاليفورنيا ورودلف ونتر بجامعة لنز مستندة إلى إحصائيات وردت بتقرير مكتب التحقيقات الفيدرالية عن الجريمة فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٧٠ -١٩٩٣ اتضح أن زيادة البطالة بنسبة ٢ ٪ أدى إلى زيادة جرائم السرقة بنسبة ٩ ٪ والاغتصاب بنسبة ١٤٪ وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة ٣٠٪.(*) .

فمع فقدان عدد كبير من الناس فرصة العمل الشريف ومع

(*) Steven Raphael, University of California & Rudolf Winter - Ebmer, University of Linz upon statitities taken from F.B.I Uniform Crime Report in U.S. of 1970-1993).

تخلى الجهات أو الهياكل الموجودة في المجتمع عن مسئولياتها في هذا الشأن بالإضافة إلى خطر أكبر وهو سيطرة التكنولوجيا الحديثة على الحياة وعلى الثقافة والحضارة والتى أدت إلى نوع من التفكك الأسري والتحلل الخلقي وزيادة العنف والجريمة والإدمان في المجتمعات، أصبح التساؤل عن مصير العالم في مواجهة هذه التغيرات هو: هل سيتحول هذا العالم إلى غابة يستطيع فيها من يملك أن يفعل ما يشاء ومن لا يملك عليه أن يحمل السلاح دفاعاً عن حقه ويتحول إلى مجرم ليعيش أو ينتحر؟

ومن ناحية أخرى فإنه فى الغرب - حيث يسود النظام الرأسمالى والاقتصاد الحر- تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ففى أمريكا لم يكن هناك توزيع متساوٍ لمكاسب الفترة الطويلة من النمو الاقتصادى ومعدلات البطالة المنخفضة. فعلى مدار السنوات العشرين الماضية ذهب ٩٧٪ من الزيادة فى الدخل إلى أغنى ٢٠٪ من العائلات الأمريكية، حيث وصلت الزيادة فى الدخول إلى ٤٪ للخُمس الأغنى من الذكور خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٦، بينما انخفضت فى الخُمس الأفقر بنحو ٤٤٪. وفى الوقت الذى تزداد فيه دخول الأغنياء يعيش ٣٦,٥ مليون أمريكى حالياً فى حالة من الفقر (وهو ما يمثل ١٣,٧٪ من عدد السكان)... ويمتلك ١٪ فقط من الصفوة ٤٠٪ من ثروات البلاد مقارنة بـ ١٣٪ كانوا يملكون نفس النسبة منذ ما يقل عن ٢٥ عاما. وفى دراسة أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية قُدمت فى كتاب للمؤلف لستر ثرو "Lester C. Thurow" اسمه مستقبل الرأسمالية "The Future of Capitalism"، وكتاب

آخـر هو "بنـاء الثـروة" "Building Wealth" أكـد المؤلف تزايد الفجوة فى الثروات بين القاع والقمة حيث قال إن هناك ٤٪ فقط من قمة المجتمع الأمريكى يملكون أكثر مما يملكه ٥١٪ من القاع. فالتفاوت الآن فى الدخول فى الولايات المتحدة لم يحدث فى أى وقت مضى منذ فترة "الكساد العظيم". وفى حين تصل نسبة البطالة على المستوى القومى فى أمريكا إلى ٤,٥٪ فإن هذه النسبة تصل إلى ٧٠٪ فى كثير من الأراضي المخصصة لمواطنى أمريكا الأصليين، وفى المناطق الريفية المنعزلة تصل نسبة البطالة غالباً إلى مثلين وأحياناً أربعة أمثال نسبتها على المستوى القومى. وأصبحت شروط الحصول على التأمين الاجتماعي للعاطلين أكثر تعقيداً حيث يحصل ٣٩٪ منهم فقط على هذا التأمين مقارنة بـ ٧٠٪ عام ١٩٨٦.

وفى بريطانيا، عندما تولت مارجريت تاتشر مقاليد الحكم فى عام ١٩٧٩ كان الخُمس الأغنى من الشعب البريطانى يحصل على ٤٣٪ من إجمالي الدخل المكتسب، فى حين يحصل الخُمس الأفقر على ٢,٤٪.. وفى عام ١٩٩٦- وهو آخر عام لحكومة حزب المحافظين - كانت هذه النسب ٥٠٪ للخُمس الأغنى و٢,٦٪ للخُمس الأفقر رغم ازدياد إجمالى الناتج المحلى فى نفس هذه الفترة مما يعنى أن الفقراء يحصلون على قطعة صغيرة من الكعكة الكبيرة.. وقد ارتفع عدد العائلات التى تعيش تحت خط الفقر بنسبة ٦٠٪ فى الثمانينيات وبحلول عام ١٩٩٦ كان بالمملكة المتحدة أعلى نسبة من الأطفال الذين يعانون من الفقر فى أوروبا منهم ٣٠٠ ألف طفل ساءت أحوالهم وتدهورت فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ خلافاً لما كان عليه الوضع فى عام ١٩٧٩.

وقد استمرت الزيادة فى عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى ظل حكومة حزب العمال الجديدة بالرغم من الجهود التى بذلت لتغيير ذلك الوضع. حيث ارتفع عدد الأسر التى تعيش على أقل من نصف متوسط الدخل الأسبوعى- البالغ ٢٧٨ جنيهاً استرلينياً وذلك بعد خصم تكاليف السكن- من ١,٣ مليون أسرة إلى ١٤,٢٥ مليون أسرة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠. وهذا العدد الأخير يمثل أكثر من ضعف العدد الذى كان موجوداً فى أوائل الثمانينيات، وقد حدثت زيادة بعدد ٥٠٠ ألف شخص من هذه الأسر التى تعيش على أقل من نصف متوسط الدخل الأسبوعى بعد تولى حزب العمال مقاليد السلطة فى عام ١٩٩٧، و يتركز الفقر بين الأسر ذات العائل الواحد وكذلك فى العائلات التى لا يعمل أحد من أفرادها. كما زادت نسبة أصحاب المعاشات الذين يعيشون على أقل من ٤٠٪ من متوسط الدخل من ٢٠٪ إلى ٢٣٪ بين عامى ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفى اليابان اعترفت الحكومة اليابانية أن نسبة البطالة لديها ١٠٪ وهذا هو الرقم الرسمى.. وفى أوروبا لم تنجح دولة أوروبية فى السنوات العشر السابقة فى خفض نسبة البطالة عن ١٠٪، وفى كثير من الدول تصل النسبة إلى ١٥٪ و١٦٪ ، ومع زيادة دخول الكمبيوتر... والسوبر كمبيوتر والإنسان الآلى فى كثير من مجالات الحياة بدأت ظاهرة البطالة تصبح خطراً رهيباً على البشرية كلها.

إن العولمة فى حقيقة الأمر تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم بصورة تؤدى إلى تداخل وتشابك الاقتصاديات وتمتد بتأثيرها إلى باقى مجالات الحياة فلا تقف عند الاقتصاد

فحسب وإنما تتعداه إلى الثقافة والسياسة والتكنولوجيا فما يحدث فى أى مكان تتداعى تأثيراته السلبية والإيجابية على باقى الأماكن فلم تعد هناك أحداث يقتصر تأثيرها على مجتمعها المحلى فمثلاً لو انخفضت قيمة العملة فى تايلاند فإن هذا ربما يؤدى إلى تصاعد معدلات البطالة فى جنوب شرق آسيا ثم يؤدى إلى تباطؤ الاستثمار المتاح للخدمات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية وربما يؤدى إلى ارتفاع مفاجئ فى تكلفة الأدوية التى تحتاجها أفريقيا وتستوردها من الخارج.

ويرى دعاة العولمة أنها تتيح فرصاً كثيرة لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة، وزيادة تبادل التكنولوجيات الجديدة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوثق الارتباط بين الشعوب عبر الإعلام والإنترنت وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالنمو الاقتصادى إلى الأمام، وبالتقدم البشرى إلى وضع أفضل يسهم فى القضاء على الفقر فى القرن الحادى والعشرين، وهؤلاء الدعاة يرون أن العولمة أسواق عالمية، وتكنولوجيا عالمية، وأفكار عالمية، وتضامن عالمى فى محاولة لإضفاء الطابع الإنسانى على العولمة. لكن العولمة والديمقراطية والسوق الحرة لن تكون لها قيمة أو مضمون ما لم تكن مصحوبة بالحديث عن العدالة والحديث عن نظام اقتصادى دولى عادل يضفى قدراً من المصداقية على إنسانية العولمة وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم سكان الكرة الأرضية إلى أقلية مترفة ترفاً شديداً وأغلبية فقيرة فقراً صارخاً مما يضيف عبئاً جديداً وخطراً جديداً يحط من كرامة الإنسان ويفقد العالم ما يصبو إليه من تعاون وانسجام

واستقرار.. إن العالم الذى تحول إلى قرية كونية صغيرة لن يتهيأ له الاستقرار ما لم يكن العدل شريعة دولية ثابتة ومستقرة فيه، وحرية الأسواق لا تنطوى بالغريزة على قيم العدل بل هى بطبيعتها تنطوى على قيم الأثرة والأنانية والاستحواذ، وإذا كانت القوة الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تروج لفكرة سوق عالمية حرة واحدة فنحن لا نعترض على ذلك ولكننا نرى أن تكون هذه السوق سوقاً عالمية حرة وعادلة أيضاً فى الوقت نفسه.. وأن تقوم هذه السوق فى إطار مجتمع إنسانى تربط بين أفراده وشعوبه علاقات من الاهتمام المشترك والتكافل والمساندة.. إن العولمة كنظام اقتصادى فى حاجة ماسة إلى مجتمع إنسانى فى إطار أخلاقى، وإلا أصبحت غابة لا مكان فيها للعدل ولا أمل فيها للضعفاء.

ولقد خلق الانفجار المعلوماتى نظاماً اقتصادياً قد يستطيع أن يقدم أو يكتشف تكنولوجيات رائعة، وقد يستطيع أن يكون ثروات ضخمة جداً لمن يحتكر السوق العالمية، لكن من المؤكد أن مثل هذا المجتمع ليس له حتى الآن وجه إنسانى أو إطار اجتماعى مبنى على التكافل والتعاطف وبالتالى فلا بديل أمامنا إلا أن نعزز القدرة الذاتية التى تستطيع أن تملأ الفراغ، وأن نعد المواطن ونسلحه بالقدرات التى تمكنه من أن يكون مواطناً فعالا مقدراً لواجباته وقادراً على خدمة وطنه وأن يكون إنساناً تربطه بباقى أفراد المجتمع علاقات إنسانية. فالدولة التى تعتمد فقط على الاستثمارات الأجنبية تعرض نفسها لأخطار غير محسوبة يمكن أن تنشأ فى حالة هروب هذه الاستثمارات بعد أن تجد لها ميزة نسبية أكبر فى بلد آخر.

وكما أكدنا من قبل فلقد كان السبق مرهونا إلى وقت قريب باكتشاف تكنولوجيات جديدة فقط أى اكتشاف تكنولوجيا لصنع مادة معينة مثلاً أو لإنتاج سلعة معينة جديدة، وكان المعروف أن صاحب الاكتشاف هو من اكتشفه أما الآن وكما بينا من قبل فصاحب الاكتشاف هو من ينتجه بطريقة مبتكرة وأفضل، وأرخص، وأسرع.. وهذا يقتضى تغييراً في هياكل الإنتاج لأن النظام القديم كان يكفي فيه وجود قلة من المكتشفين والمبتكرين على مستوى عال من التعليم والخبرة هم الذين يكتشفون التكنولوجيات المتطورة، أما قواعد الإنتاج فكان يكفى فيها وجود قوى منتجة من العمال على مستوى تعليمى محدود لإنتاج أو استخدام هذه التكنولوجيات. أما عندما يكون الأمر مرهونا بتطبيقات جديدة أو مبتكرة أو مواجهة مشكلات أو مواقف متغيرة، فلابد أن تكون هناك قاعدة عريضة من العمال المؤهلين على خطوط الإنتاج لديها قدرة على فهم الرياضيات المعقدة والتعامل مع الكمبيوتر.. لديها قدرة على إصدار قرارات على خط الإنتاج ذاته دون الرجوع إلى المركز.. لديها قدرة على التخاطب بلغات أخرى، لكي تتعرف على أذواق المستهلكين، لأن إنتاج الموجة الثالثة سيكون إنتاجا مفصلاً لرغبات مجموعة معينة من المستهلكين. فطبيعة السرعة في مجتمع الموجة الثالثة تجعل أذواق المستهلكين تتغير من فترة إلى أخرى بسرعة كبيرة، لذلك فقد أصبح من الضرورى أن تتعدل خطوط الإنتاج طبقا لتغير أذواق المستهلكين أو رغباتهم، وبالتالى لابد للقائمين على خطوط الإنتاج من قدرات متميزة لم تكن مطلوبة في مرحلة سابقة وهذا يقتضى نوعية معينة من الجودة والقدرة على خط الإنتاج ذاته.

الفصل الثانى

انهيار الحواجز الجغرافية والوطنية أمام زحف العولمة

إن العولمة ما هى إلا مسرح تتحرك فوقه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات التى لها ميزانيات تفوق ميزانيات العديد من الدول، ولها مصالح لا تتطابق مع مصالح الدول، ولها طموحات لا تقف عند حدود. ومن ثم فإنها ترفع شعار العولمة لتفسح لنفسها طرقَ التوغل فى الأسواق وتزيل التشريعات والمنافسات المحلية لتنتشر دون أى عائق بصرف النظر عن الأضرار التى تلحق بمصالح دول العالم الثالث الفقيرة.

إن التغيرات القادمة تشمل مسلمات وأوضاعا كانت غير مطروحة للمناقشة فيما مضى، فعلى سبيل المثال، فإن الحد الفاصل بين ما هو وطني، وما هو عالمي، أصبح هلاميا، لا يمكن أن نضع معياراً أو إطارا محددا له، ففي ظل اتفاقية الجات وحرية التجارة، تتعاظم شفافية الحواجز ومسامية الحدود، لكل ما هو خير، ولكل ما هو سيئ في نفس الوقت، لأنه إذا كانت الحدود حدوداً مسامية Porous تسمح بانسياب المعلومات وحرية انتقال التجارة، وحرية انتقال الأفراد، فهي - أيضاً - تسمح بما هو غير ذلك من عادات، ومسائل لا تقرها طبيعتنا أو تقاليدنا أو عاداتنا. فالتحدى الذى نقابله، هو تحدي العالمية، ذلك لأن القرن الحادي والعشرين، هو قرن العالمية، بحيث أصبح هناك ضغط شديد على كل ما هو وطني، لدرجة أن هناك الكثير من المفكرين

يناقشون فكرة الكيان الوطني ذاته، فهل يمكن أن يستمر الكيان الوطني نفسه في مواجهة تكتلات عالمية، وشركات متعددة الجنسيات، وحرية تجارة غير مسبوقة؟ وهل يمكن أن يستمر فى مواجهة تفجر معرفي لا يعرف حدودا أو مسافات، حيث اخترق الحاجز الزماني والمكاني في نفس الوقت؟ وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية للصناعة والقيم و القرارات الوطنية، في مواجهة عالم تسوده فكرة التجارة الحرة، وفي سوق عالمية واحدة وقرية كونية صغيرة؟

كما أنه قد مضى الوقت الذى كان يمكن فيه لأى دولة أن تقبع داخل حدودها، وأن تنعم وحدها بالرخاء، وأن تترك غيرها لمواجهة المجاعة، أو الفقر، أو الإرهاب، أو التخلف، وذلك لأن واقع ثورة الاتصالات، قد تخطى وتجاوز حواجز الزمان والمكان، هذا فضلا عن أن التقدم التكنولوجي قد أتاح إمكانات، وأعطى قدرات وفرصاً للأفراد بطريقة غير مسبوقة من قبل، ولعل من الأدلة وأبرز الملامح على ذلك، ما نشاهده بالنسبة للبلدان التي تعاني الفقر والمجاعة، والأوضاع الاجتماعية المتردية، من اجتياح ظاهرة الهجرة الجماعية لمواطنيها إلى الدول الأكثر تقدما، حيث يتوافدون إلى شواطئها، ويمثلون عبئا، لم تستطع أن تتعامل معهم الأجهزة الأمنية من حرس الحدود في هذه الدول، لأنه إذا تم الإمساك بالبعض منهم لترحيلهم فر البعض الآخر، بل وعاد مرة أخرى من نجحوا في إبعادهم. وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني بشدة من هذه المشكلة المتمثلة في وجود أعداد من البشر يعيشون عنوة على أرضها، وبالرغم من جسامة هذه المشكلة، فإن هذا الوضع ليس هو الخطر الوحيد، لأن هناك

احتمالا آخر أكثر فداحة وأشد خطورة، ومن الممكن جدا أن يفرض وجوده، ومؤداه أن الشعوب التي تشعر بأنها مهمشة أو مظلومة وفي واقع غير عادل، وتعامل معاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة قد تتجه بدافع فقدان الأمل والإحباط الشديد إلى القيام برد فعل يائس وغير مسبوق ضد الدول الأخرى، وهذه الاحتمالات الواردة، تتجاوز التفكير النظري، إلى أرض الواقع الفعلي، ولعلنا نعايش حاليا إرهاصات له، في أحداث متفرقة ومختلفة تحدث في أجزاء متعددة من العالم.

وإحدى الحقائق الموجودة في ثورة الاتصالات أنها تشكل ضغطاً هائلاً على الكيان الوطني في كثير من الأحيان، لأنه مع ثورة الاتصالات بدأ الناس في أي مكان في العالم يتصلون ويشاهدون ويتأثرون بما يقال وبما يحدث في أماكن تبعد آلاف الأميال، وأصبح الانتقال عبر الزمان والمكان مسألة سهلة وميسورة لكل إنسان، وأصبحت أية دولة لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الأحداث التى يمكن أن تحدث في مكان يبعد ١٠ آلاف كم عنها. ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة لأي شعب وأية دولة عاقلة، أن يبقى الاهتمام العالمي جزءاً من نظرتها للأمور، لأن الأحداث الخارجية لم تصبح خارجية بالمعنى العلمي السليم، ولأن الأحداث الدولية لم تصبح دولية بالمعنى اللغوي، كل حدث خارجي وكل حدث دولي ممكن أن يكون له تأثير محلي وتأثير وطني والعكس صحيح. وأصبحت المواءمة أو الموازنة بين الاعتبارات الوطنية والاعتبارات العالمية مسألة تؤرق الناس في كل مكان. وبنفس القدر فإن الموازنة بين التكنولوجيا المتقدمة، وسيطرة التكنولوجيا على نمط الحياة، وقيم الحضارة والثقافة

والجذور الوطنية أصبحت مسألة تشكل كثيراً من الصعوبات فى الدول، وإذا كانت المسألة تسير فى هذا الاتجاه فإن هذا يعنى أنه لا تستطيع أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه الظاهرة، ومن ناحية أخرى فإذا كانت البطالة المنتظرة فى المستقبل القريب ستكون على المستوى الدولى، فإنه من المنتظر طبقا لهذا الاتجاه أن الوظائف أو فرص العمل المتاحة ستبقى فقط في نطاق إنتاج المعرفة. إن العامل المثالى فى إطار العولمة هو الإنسان الآلى Ro-bot، والوظيفة الأساسية فى الموجة الثالثة هى المحلل الاعتبارى Symbolic Analyst ، ومجال النشاط الأمثل هو الحقيقة الاعتبارية Virtual Reality، ولابد ونحن نخطط محلياً أن نفكر بمنظار دولى وفى إطار آليات وقواعد الموجة الثالثة والمجتمع ما بعد الصناعي. فالحدود والحواجز والسدود تسقط واحدة بعد أخرى، والسوق العالمية سوق لا تعترف بحدود ولا بفواصل، ولا بأي قيود مكانية أو زمانية، فهناك حرية انتقال لا قبل لأحد بمقاومتها بالقدرات والخبرات الموجودة في أية دولة، وتصبح هذه الخبرات عملة نادرة تستطيع أن تجد عملا في أي مكان، بل إن قوة أية دولة هي في قدرتها على اجتذاب هذه العمالة النادرة من الدول الأخرى، فنزيف العقول والخبرات أصبح واقعاً ملموساً يشكل حقيقة مؤلمة تلقى بكل ثقلها على الكيانات الوطنية.

إن الحديث عن المستقبل يحمل الكثير عن احتمالات كبيرة وغريبة جداً، فعندما نقرأ كتاباً مثل "نهاية العمل" The End of Work" للمؤلف جيرمى رفكن Jeremy Rifkin، أو مثل كتاب "نهاية

التعليم" "The End of Education" للمؤلف نيل بوستمان Neil Postman، أو كتاب آخر "نهاية الدولة" "The End of the Nation State" للمؤلف كنيتشى أوما Kenichi Ohmae. ومثل هذه الكتب توضح أنه فى ظل النمو الاقتصادى الحر، وفى ظل نمو حركات الجمعيات غير الحكومية، ومؤتمرات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة والجات، والحرية غير المسبوقة للفرد وللجماعات الصغيرة، أصبحنا فى مواجهة تفكك حقيقى، فى شكل الدولة وحدودها كما عرفناها. إن نظام العولمة له قوة طاردة مركزية تقتلع الإنسان من جذوره.. ومن تربته.. يتخلخل النسيج الاجتماعي بسببه؛ فالعولمة لا تطيق حواجز أو قيوداً، وتجتاح كل الحدود الجغرافية و الوطنية، وأحياناً الأخلاقية، فالسوق فى النظام الجديد لا تعرف حدوداً، ولا تطيق للحدود وجوداً.

وفى ظل ذلك النظام، أصبحت الاستثمارات تتم فى إطار احتكارات عالمية من أكثر من دولة.. وهذه الاحتكارات ذات الصفة الدولية أو التى تضم عدة جنسيات ارتباطها بأى شئ ولأى شئ ضعيف. كما أن طبيعة هذه التكتلات أو المنظمات أنها تتخطى كل الحواجز فى بعض الأحيان لتحقيق المكاسب المادية العاجلة التى تريدها وهى تنظر إلى مصلحتها الاقتصادية البحتة دون اعتبارات أخرى وعلى قدر حاجتها للامتيازات يمكن أن تنتقل فى أى وقت إلى بلد آخر فيه ميزات أحسن.. فلو تصورنا أن هونج كونج مثلاً لم تصبح هى الدولة الأكثر رعاية لمصالح المستثمرين، ولو تصورنا أن سنغافورة مثلاً سوف تعطيهم ميزات أكثر، فإن المؤسسات والاستثمارات سوف تنتقل إليها وتترك

الأخرى فجأة دون أى اعتبار لما سيحدث لهذه الدولة من فراغ أو خلخلة تمس استقرارها.

ونحن فى الوطن العربى فى حاجة شديدة لأن نفكر فى المستقبل بعقلية المستقبل وليس بعقلية الماضى التى لا تزال تسيطر على طريقة تفكير الكثيرين ممن يشتغلون بساحة العمل العام والمصابين بمرض جديد هو عمى الأزمان. فالعالم من حولنا يتغير، وطرق التفكير تتطور، ومصادر القوة تشهد تحولات غير مسبوقة، وهناك الكثير من المجتمعات والدول التى تنتمى - تقليدياً- إلى معسكر الجنوب والعالم الثالث بدأت تنفض عن نفسها غبار الفكر التقليدى وبدأت تخترق حواجز التخلف وتقترب شيئاً فشيئاً من عضوية نادى التقدم والنهضة المعاصرة التى تركز على ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وما تسمح به من فرص الإنجاز والتفوق ووفقاً لمعايير ثورة المعلومات، فإن الوطن العربى مازال على الأعتاب ولم يستطع حتى اليوم أن يدخل بقوة فى غمار هذا التطور الحاسم.

ومصر جزء من هذا العالم لا يمكن أن تنفصل عنه لأنه مع ثورة الاتصالات أصبح الانتقال عبر الزمان والمكان مسألة سهلة وميسورة لكل إنسان وأصبحت أية دولة لا تستطيع أن تعيش فى معزل عن الأحداث. والسؤال الذى يطرح نفسه: كيف يمكن أن نوفق بين كل هذه الاعتبارات؟

فلقد مضى الوقت الذى كنا نستطيع فيه أن نتمسك بمعايير محلية وأن نتقوقع داخل حدود جغرافية وأن نكتفى بمعدلات أداء محلية. هذا الوقت قد مضى وولى بغير رجعة، فالمنافسة الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد وفى إطار الكوكبية أو العولمة لم تعد تترك لبلد ما أو لمجتمع ما فرصة أن

يطبق معايير محلية. هذا أمر واقع نلمسه ونستمع إليه ونشاهده يومياً.. ولم يعد هناك بلد واحد يستطيع أن يتقوقع داخل حدوده أو أن يطبق معايير خاصة به متجاهلاً هذا الإعصار الذى يحيط بنا جميعاً من كل جانب. لقد كنا إلى وقت قريب نستطيع أن نكتفى بمعايير محلية، وكنا نستطيع أن نتعلل بظروف داخلية، وكان بمقدورنا أن نستفيد من توازنات القوى الدولية، وكنا فى بعض الأحيان نحصل على مزايا من هنا وهناك ونكتفى بتطبيق المعايير التى نتصور أنها تلائمنا أو النظم التى نعتقد أنها تناسبنا، وكنا نستطيع أن نكتفى بتكنولوجيا متدنية ونستفيد من الكثرة العددية أو من رخص العمالة أو من أى ميزة تنافسية أخرى نملكها بحكم الطبيعة أو الموقع أو التاريخ، ولكن هذا الزمن قد ولى بغير رجعة. اليوم لا تستطيع أية دولة أن تنافس وأن تظل فى نطاق الدول الباقية فى هذا العالم بمعايير محلية، ستهمش هذه الدولة بلا أدنى شك وستفقد قدرتها على البقاء وقبل ذلك ستفقد الكثير من مقومات وجودها واستقلالها وحرية إرادتها. وهذا مصير لا نستطيع أن نواجهه فى بلد علّم العالم العلم والحضارة ونشر المعرفة إلى كل ربوع الدنيا، وحقق أجدادنا العظام أول حضارة على هذا الكوكب وأكبر نهضة فى تاريخ هذا الكون وأمجادهم لا زالت شاهدة عليهم ولا زالت تحظى بإعجاب وانبهار كل الدول حتى المتقدمة منها اليوم. وبالتالى فليس أمامنا سوى أن نطبق المعايير العالمية.

ويحضرنى فى هذا الصدد قول كاتبنا الكبير الأستاذ العقاد:

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا ..

فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبرمُ

إن العولمة تسعى وبكل قوة إلى تفكيك الدولة- أى دولة - لأن الكيان الوطنى والمؤسسى للدولة يعد عائقاً خطيراً فى وجه العولمة. فلا يوجد نشاط أكثر عداءً لاعتبارات الوطنية كالتجارة، ولا توجد أيديولوجية أضعف اهتماماً بالوطنية كالرأسمالية، ولا يوجد تحد أكثر ضراوة للحدود كالسوق. ومن هنا فإن العولمة وهى فى محاولاتها لتفكيك الدولة ترفع شعارات ظاهرها رحمة وباطنها عذاب. فاللامركزية والمشاركة المجتمعية وتعاظم دور الجمعيات غير الحكومية واحترام حقوق الإنسان، مبادئ لا خلاف عليها وهى تشكل طاقات مضافة للعمل الوطنى وضمانات واجبة للشفافية والعدالة وحقوقا أساسية يجب أن تصان. ولكن حينما تتحول اللامركزية إلى وسيلة لتحجيم دور الدولة المركزى فى الحفاظ على النسيج الوطنى الواحد ودعم الهوية والكرامة الوطنية وضمان تكافؤ الفرص، وحينما يصبح دعم المجتمع المدنى وسيلة لاستقطاب أفراد أو هيئات عن طريق منح ومزايا أجنبية، وحينما تصبح حقوق الإنسان هى حقوق الخارجين على القانون والمروعين للآمنين والبسطاء - فإن هذه المبادئ تتحول إلى آليات لتفكيك الدولة وتصير عملياً كلمة حق يراد بها باطل.

فاليوم مصر وكل دول العالم تتعرض لازدياد النفوذ الدولى على القرار الوطنى، نراه فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.. ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.. نراه فى اتفاقية "الجات".. نراه فى مؤتمرات حقوق الإنسان.. نراه فى الرأى العام العالمى ومن يشكلونه.. كل ذلك نراه مؤثرا على الإرادة المحلية لأى دولة من دول العالم. ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية

والثقافية، ولتزايد الماديات التى نتجت عن الثورة التكنولوجية الهائلة، فإن المواطن العادى يقل اعتماده على الدولة التى ينتمى إليها، وأيضاً هناك نوع من الاستقلال غير المسبوق يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان وهو غلبة الحياة المادية الشديدة، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة وتأثيرها على القيم فى المجتمع.

الفصل الثالث

تراجع الوازع الأخلاقى وسيادة القيم المادية

لقد سيطرت التكنولوجيا على ثقافة بعض الشعوب وأفقدتها هويتها في بعض الأحيان، في ظاهرة يطلق عليها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة "Technopoly"، وكان نتيجتها التحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى، والتمرد والعنف، والبطالة، والجريمة والمخدرات...الخ. كما كان من نتيجتها في أحيان أخرى، انتشار نوع من التعصب الشديد الذي يتصف بالتفكير الأحادي الاتجاه الذي لا يعبأ بالمتغيرات، ولا يقيم وزناً للاعتبارات العلمية الموجودة في الحياة، وفي الحقيقة فإن كلاً من الأمرين خطير ويقع عبء مسئولية معالجة آثاره السلبية علينا نحن.

إن التكنولوجيا الحديثة التى تتمثل فى الإنسان الآلى، والتحكم عن بعد. والكمبيوترات المتطورة، والتى أصبحت تحل محل قوة العمل التقليدية فى قطاع الإنتاج الروتينى، وتقلل من الاعتماد على الإنسان فى الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا الفائقة - أعطت الإنسان إمكانيات هائلة لم تكن موجودة من قبل. وإن أدى ذلك إلى إزاحة أعداد كثيرة ومتزايدة من القوى العاملة.

ومن ناحية أخرى فنحن نواجه تفجراً معلوماتياً خطيراً يشكل فيضاناً كاسحاً يغمر العقل البشرى. وقد قال أحد المفكرين نيل بوستمان " Neil Postman" فى مجال المعلومات: إننا نواجه إيدز " جديداً لأنه إذا كان الإيدز هو فشل الجهاز

المناعى لدى الإنسان، فإن الإيدز الجديد هو الذى يغمر المجتمع بفيضان من المعلومات التى لا يستطيع أن يتعامل معها بضوابط أخلاقية تمنع أو تقلل من أضرارها. فالمعلومات أياً كانت هى مزيج من الخير والشر، وعندما يكون حجم المعلومات معقولاً فإن المجتمع يستطيع بأجهزته ومؤسساته - المدرسة. المؤسسة الدينية، القضاء، القانون... إلخ - أن يتعامل بكفاءة مع هذه المعلومات ويفرزها، بما يقى المجتمع وخاصة بعض شرائحه كالأطفال ومحدودى الثقافة من شرورها أو آثارها الجانبية أو مردودها السلبى، حيث يستطيع أن يحلل، وينقى، بل ويحجب. فنحن نواجه فى هذا المنعطف التاريخى تحديات خطيرة.. أمامنا تحدى التقدم بما يفرضه من احترام التكنولوجيا المتقدمة، واكتشافها واستعمالها وتطبيقها، وفى نفس الوقت حماية المجتمع من سيطرتها على الحضارة والثقافة. وهذه مشكلة يعانى منها اليوم المجتمع الغربى، حيث أدت "التكنولوجيا" إلى تفكك النسيج الاجتماعي، كما بنيت "التكنولوجيات" على أشلاء السلام الاجتماعي، وتحولت من أداة ووسيلة إلى غاية، ومن جهاز أو آلة إلى وحش. لذا يتعين علينا أن نحصن أبناء وطننا بالقيم الأخلاقية السليمة والعادات والتقاليد السامية.

واليوم ونحن نتقدم فى هذا العالم، ونأخذ بأسباب التكنولوجيا المختلفة، وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال، علينا أن نحرص ونؤكد على الضوابط التي تحمي جذورنا وتقاليدنا وقيمنا، لأن هذا الوطن العظيم يتميز ويتسم بقيم ومعتقدات وهوية مميزة وجذور تمتد إلى أعماق الماضي. ونحن لا نستطيع أن نغامر ونجازف، كما حدث لبعض البلاد، أو بعض الشعوب

الأخرى، بفقدان هويتها، ومن ثم فعلينا ونحن نأخذ بأسباب التقدم والوصول بها إلى غايتها، ومنتهاها أن نحاول - بل ونحرص أيضاً - على أن نعمق جذور الانتماء وأسس الحضارة وقيم التراث التي نعتز ونفخر بها، حتى لا نكون ضحية الموجة الثالثة أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة. فإذا كنا نأخذ بأسباب التكنولوجيا المتقدمة، فإننا أيضاً نحتفظ ونتمسك بالجانب المشرق في حياتنا المتمثل في قيمنا، وتقاليدنا، وأخلاقنا وهى فى الحقيقة معادلة صعبة لا تهم أشخاصاً أو فئات كثيرة في هذا العالم، ولكنه أمر يهمنا نحن كشعب له قيمه الإنسانية الرفيعة، وله تراثه الحضاري، ولا أعتقد أن سطوة التكنولوجيا وسيطرتها تعد ضماناً لرفاهية أو سعادة الإنسان، إذا أغفلنا الجانب الروحي من حياته وقيمه العليا النبيلة، لأن هذا يفقد الإنسان مصدراً من مصادر السعادة والرضا التي لا يمكن لأي تكنولوجيا أن تعوضه مهما كانت طبيعة تقدمها.

وكما أكدنا من قبل فنحن أيضا فى حاجة إلى تعميق البعد الإنسانى للعلم، فنحن حين نتحدث عن أخطار العلم وسيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الثقافة والحضارة، فإننا فى الواقع لا نتحدث عن أخطار بسيطة لأنها يمكن أن تؤدى إلى أخطار وكوارث محققة. وقد شبه أحد العلماء البارزين دوين فارمر "Doyne Farmer" هذا الموقف الذى يمر به الإنسان قائلاً بأن "الإنسان قد استطاع فى منتصف القرن العشرين أن يكتشف ما يمكن أن يدمر الحياة الإنسانية على سطح هذا الكوكب، وأنه فى منتصف القرن الحادى والعشرين أو قبل هذا سيستطيع أن يكتشف حياة صناعية جديدة على سطح هذا الكوكب، لأنه

استطاع أن يجتاح الحدود والضوابط الطبيعية، والفسيولوجية"، ويرى المفكر أن هذا الاكتشاف هو الأخطر على الإنسان وعلى كوكبنا كله. لذلك نحن فى حاجة إلى أن نعمق فى الإنسان المصرى قيم الولاء والانتماء لقيمه ومعتقداته، ولحضارته، ولجذوره.

ونحمد الله أن مصر لها قيمها الأخلاقية، ومبادؤها وطباعها وهى من عوامل الاستقرار التى نتمسك بها وتعطى لنا قوة فى مواجهة التفكك الاجتماعى نتيجة التكنولوجيا وسيطرة المادية على قيم المجتمع. فقد كان التماسك الاجتماعى هو أحد أسباب النصر فى أكتوبر ١٩٧٣، ولابد أن نحافظ عليه خصوصاً بعد أن غلبت سيطرة التكنولوجيا على الحضارة والقيم وما ينتج عن هذا من تفشى الجريمة، والتفكك الأسرى واللجوء إلى الإدمان والمخدرات، وكل أنواع الموبقات، وهذا ما نأمل أن نتجنبه عن يقين بأن القيم الإنسانية والحضارية لشعب مصر العظيم بما تمثله وتدعو إليه من التكافل والتسامح والوسطية والرحمة كفيلة بمواجهة هذه الأخطار والتعامل معها فى اتجاه التقدم الذى ننشده ونسعى إليه بكل العزم والإصرار.

الفصل الرابع

منطق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها

نحن الآن فى مرحلة تاريخية ستتأثر بها كل الشعوب، حيث نشهد من حولنا مشاهد يمكن أن تكون فى الكوميديا الإلهية أو الأساطير الإغريقية أو فى حكايات الخيال العلمى.. أشياء لا تتعلق بالثوابت التى عرفناها، ولا بالقيم التى آمنا بها ولا بالمبادئ التى نشأنا على احترامها وتقديرها. فنحن فى عالم لا يعترف إلا بالقوة ولا مكان فيه للضعفاء ولا سبيل فيه للمتخاذلين ولا للجهلاء ولا لأنصاف المتعلمين، عالم لا يحترم إلا منطق القوة.

وقد تدرجت هذه القوة عبر التاريخ إذ كانت فى الماضى تتمثل فى قوة الإنسان العضلية والبدنية وهى التى كانت تحسم الأمور فى المعارك، ثم جاءت قوة البارود، ثم باكتشاف الروافع أصبحت القوة باستعمال الطاقة، ثم قوة الأسلحة الجديدة فى الطيران، وفى البر والبحر، ثم جاءت الطاقة النووية وأسلحة الدمار الشامل، واليوم يشهد العالم معايير جديدة للقوة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والإنسان الآلى والتكنولوجيا فائقة الصغر وهو ما يشكل منظومة متطورة من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذى يحتم علينا أن نسابق الزمن ونضاعف الجهد والإصرار، للانخراط فى العالم المتقدم، واستيعاب آليات العصر.

وقديماً كنا نعتقد أن القوة تتمثل فى الاقتصاد والمال والقوى

العاملة والأرض والمواد الخام وكان أحد معايير قوة الأمم هو إجمالى الدخل القومى GNP ويوضح الجدول الإحصائى نصيب الفرد من الدخل القومى بالدولار فى بعض الدول(*). فقد كانت الدول تصنف دائماً وفقاً لدخلها القومى، أما الآن فقد اختلف هذا المعيار وأصبح الرصيد القومى المعرفى Cognitive "CNIR"

National Information Reserve هو المعيار الحقيقى لقوة الأمم ومؤشراته ليست عدد المصانع ولا البنوك ولا الأرصدة الموجودة فى الخزائن وإنما هى فى عدد العلماء والمهندسين والفنيين فى البحث والتنمية، ومتوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة للفرد على مستوى الدولة، وعدد الاكتشافات العلمية الجديدة وحقوق الملكية الفكرية المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين، وعدد الدوريات العلمية الصادرة، والبحوث العلمية المنشورة، والقدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وأجهزة الحاسب الآلى، وخطوط التليفونات، والتليفونات المحمولة، وأجهزة الراديو، وأجهزة التليفزيون، واستخدام الأفراد لوسائل الإعلام المختلفة، واستهلاك الفرد من الكهرباء، والجرائد اليومية، ونسبة الملتحقين بالتعليم العالى والجامعى، والحاصلين على الماجستير والدكتوراه. ولعل الإحصاءات الملحقة تبين لنا جانباً من موازين القوة المعاصرة وقياساً لأهميتها النسبية.(**) فالعلم يتقدم فى مجالات خطيرة جداً تشكل سبقاً كبيراً لمن يملك ناصية هذا العلم وتشكل تهديداً أكبر لمن يفتقد القدرة إلى هذا العلم.

* انظر جدول رقم (١) بملحق الجداول صفحة (١٨٧: ١٨٨).

** أنظر الجداول (٢ ـ ١٥) بملحق الجداول صفحة (١٨٩:٢٠٢).

واليوم العلاقات السياسية والقدرة النسبية لكل دولة هى عملية موازنة دقيقة بين الإمكانات التى تملكها كل دولة.. وحسابات القوى متوافرة الآن على أجهزة الكمبيوتر. وهى حسابات دقيقة لموازين القوى القائمة وليست فى حاجة إلى إثباتها فى تجربة عملية فى ميادين القتال.. ومحصلة القوى لأى دولة هى فى هذا الرصيد القومى المعرفى وهو الذى يشكل القدرة التفاوضية لكل دولة ومكاسبها السياسية. لقد أصبح النظام السائد فى العالم هو ما يسمى بالقطب الأوحد أو ما يسمى بالقوة العظمى الوحيدة، فقد استطاعت أمريكا بما تملك من رصيدها القومى المعرفى ومن ثروات طبيعية هائلة آن تحقق تقدماً على غيرها من الدول، وأصبحت القوة المسيطرة تستطيع أن تفرض على العالم أجمع قوانين وقيماً وسلوكيات وأفكاراً تتناقض كثيراً مع الشرعية الدولية والقانون الدولى.

ولعل النظام المؤسسى الذى يحكم العالم اليوم هو الذى وضع قواعد هذه اللعبة وكما قال أحد المفكرين الأمريكيين "نوم تشومسكى" "Noam Chomsky" (إن لا شىء جديداً فى النظام العالمى الجديد).. القوة وحق التدخل المباشر للأقوياء، والعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية للضعفاء. وفى إطار هذا النظام علينا الالتزام بالعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية، وعلينا مراعاة حقوق الإنسان. بينما أعفى العالم المسيطر نفسه من هذه الالتزامات جميعها.. هذا العالم الذى استمد قوته من العلم والمعرفة ومن اقتصاده الذى يفرضه على الناس وليس أمامنا الآن إلا أن ندخل هذه المباراة فى ظل القواعد التى وضعها لنا آخرون والخيارات المتاحة

أمامنا هى أن نستمر فى هذا السباق فى إطار قواعد قد نعتبرها ظالمة، ونظم قد لا نعتبرها عادلة، ولكن نحاول أن نستجمع إرادتنا ومواطن القوة فينا وأن نتقدم إلى الصدارة. **فلا خيار أمامنا إلا أن نتسلح بمواطن القوة المعاصرة والمتطورة التى توجد فى العالم وهى قوة العلم والمعرفة. ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا يكون فيه رجاء وحدتنا.. فالأزمة تلد الهمة.**

وأمام امتلاك أطراف معينة فى العالم اليوم لقوة هائلة وما يحدث من مهازل فى الشرعية الدولية ومأساة للقانون الدولى ومثلها الصارخ النزاع العربى الإسرائيلى والمتمثل فى الانحياز المطلق للجانب الإسرائيلى بسبب قوة الوكالات اليهودية وسيطرة اللوبى الصهيونى على كثير من المؤسسات ومراكز اتخاذ القرار فى بعض الدول الغربية، هذا فضلاً عن إشاحة الرأى العام العالمى عن مواجهة غطرسة إسرائيل وهو تجسيد لمهزلة هذه الشرعية الدولية، وأمام هذا فإنه يتحتم علينا عدم التناطح مع هذه الأطراف وعدم الدخول فى منازعات لا طائل منها الآن.

فكثير من الدوائر الإسرائلية تتصرف بمنطق العصابة التى تتخفى وراء الدولة.. والقطب الأعظم يبدو للكثيرين وكأنه ارتضى لنفسه أن يقوم بدور البلطجى لحساب مافيا إجرامية.. إن الممارسات الاسرائيلية اليومية وما تشكله من انتهاك مشين لكل حقوق الانسان واستهانة بكل القوانين والأعراف الدولية واعتداء على كل المقدسات والمحرمات يشكل أسلوباً إجرامياً لا إنسانياً يستهدف ترويع الأبرياء والتنكيل بإخوان عرب عُزَّل من السلاح وإساءة متعمدة للكرامة العربية، وهو ما سيكون له أثره

فى بناء ثقافة للعنف والكراهية ونزيف مستمر للدماء والعنف المضاد وثأراً حتمياً لمن انتهكت كرامتهم وامتهنت إنسانيتهم وقتل آباؤهم وأطفالهم، وهو ما يشكل فى أحسن الفروض تركة مثقلة بالأحقاد للأجيال القادمة.

إن الذين يحكمون إسرائيل يتصرفون اليوم فى إطار غطرسة القوة بحماقة ضد مصالحهم، ويبنون وبإصرار ثقافة عنف تجاه مواطنيهم والأجيال القادمة من بعدهم. إنهم يتمادون فى صلفهم وعجرفتهم! وهم يلعبون بالنار فى المنطقة العربية، ويعملون على إثارة روح المقاومة والجهاد التى جيء بهم لإخمادها! وقد قال الله تعالى عنهم "الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون".

ولكننا قبل ذلك وبعده يجب أن نسأل أنفسنا الآن سؤالاً يفرض نفسه وبقوة ، هل الموقف المأساوى فى المنطقة العربية والعربدة الإسرائيلية نتيجة اختلال موازين القوة.. هل كان هذا تحولا مفاجئا ليس له مبرر أم ضربة حظ طائشة أم هو نتيجة منطقية لجهد مبذول وتخطيط محكم لطرف عرف أهدافه وأدرك قواعد اللعبة ودرس جيداً مراكز القوة وعصنع القرار، ووسائل التأثير المتاحة.. طرف حدد وخطط ونفذ، وطرف آخر فقد الرؤية فى كثير من الأحيان وحلق فى الخيال، واستغرق فى أحلام اليقظة وانخدع بسراب الوهم، وأهدر الوقت والفرص وانغمس فى سفه التصرفات والممارسات، واستسلم للخداع النفسى واستراح للرفاهية والانغماس فى الملذات.. طرف أجاد شرح قضيته وسوقها تسويقاً علمياً وبذل الجهد اللازم لتنفيذ مخططه.. وطرف اكتفى فى أحيان كثيرة بالمنى والأحلام والشعارات والمزايدات بل وتكفل فى كثير من

الأحيان بتشويه صورته ومسخ قضيته والإساءة إلى مبادئه وتأكيد ما يلصقه به الطرف الآخر.

ولابد فى هذا السياق أن نعترف وبكل أسف أن نفراً وجماعات تنسب نفسها للإسلام زوراً وبهتاناً وتحسب على الإسلام والمسلمين ظلماً وعدواناً، قد أساءت إلى الإسلام والعرب بجهلهم وقسوتهم وضيق أفقهم واستهانتهم بقيم الإسلام السمحة فى الرحمة والتسامح وإعمال العقل بأكثر مما كان يحلم به أعدى أعداء المسلمين والعرب.

إن الكثيرين لا يدركون أن حالة توازن القوى والردع المتبادل بين القطبين الأعظم فى الماضى قد عادت فى ثوب جديد وكان يجب أن نتوقع حدوثها فى إطار ثورة المعلومات والتكنولوجيات التى أعطت أفراداً وجماعات وشعوباً صغيرة إمكانيات أسلحة الدمار الشامل فى مواجهة الدول الكبرى مما يحتم ضرورة الاتفاق على أن الاتجاه إلى الشرعية والقانون والعدل هو البديل الوحيد عن الهيمنة والسيطرة وغرور القوة.

وقد آن الأوان أن يتحول الغضب إلى طاقة والحزن إلى عمل، والإدانة والشجب إلى فعل مسئول وتخطيط محكم فى مواجهة الوضع المهين الذى انزلقنا إليه، وقبل ذلك يجب أن نعد العدة ، وأن نعترف أننا جميعاً قد أخطأنا وقصرنا وقد أحسنا الظن بغفلة لا نُحسد عليها، وقد أسأنا قراءة لغة العالم الجديد بجهل فاضح كما أهملنا فى الاتعاظ بالتاريخ بخفة بالغة: وكما يقول المفكر "جورج سنتيانا" فإن الذين لا يستفيدون من التاريخ محتم عليهم أن يعيدوه.

إن السياسة هى فن تحقيق الممكن ولكن الممكن لا يتحدد بالشعارات والأوهام ولا يتحقق بالمنى والأحلام، وانما يصير الممكن واقعاً بعمل يستند إلى قوة وإلى جهد يعتمد على طاقة. والقوة والطاقة فى زمننا هما العلم والمعرفة.. الأرصدة المالية حصيلة لها.. والجيوش تجسيد مؤسسى لقوتها.. والأسلحة تطبيقات عملية لعلومها وتكنولوجياتها. من هنا كان من المهم أن نعرف ما هى معايير قوة المعرفة فى زماننا.

وسيذكر التاريخ المنصف للرئيس مبارك أنه حاول واجتهد ودعا وبادر.. استشرف وأدرك مبكراً قواعد العلاقات الدولية الجديدة.. لم يكتف بالشجب والرفض ولم يلجأ إلى الشعارات والهاب المشاعر ولم يستسهل الانسحاب والمقاطعة، ولم يلذ بالصمت أو التجاهل، وإنما استمر فى الحوار شارحاً ومحاوراً، موضحاً ومصارحاً، ناقداً ومواجهاً، ولكنه أبقى على شعرة معاوية لعل بقية الأطراف تفهم يوماً من الأيام، ولعل الآخرين يستعيدون صوابهم قبل فوات الأوان، يهديهم العقل والمنطق والتاريخ إلى رؤية مستقبلية متجاوزة لسياسة الأمر الواقع، وتترفع عن غطرسة القوة. وسيُحْسَب له على كل حال أنه أدرك مبكراً مصادر القوة الحقيقية وعمل على أن يدعم وطنه برصيدها. وكان أول من ركز على العلم والتعليم كدعامة لأمن مصر القومى وكمدخل وحيد للخريطة العالمية الجديدة.